لعدم استكمال المدة القانونية لاستحقاقها

المناور: على رئيس الوزراء وقف الرواتب الاستثنائية

طالب النائب أسامة المناور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف بوقف الرواتب الأساسية والمعاشات الاستثنائية للوزراء، وذلك لعدم استكمال المدة القانونية لاستحقاقهم هذه الرواتب، وكذلك القياديين الذين أحيلوا إلى التقاعد قبل 4 و5 و6 سنوات الذين تم منحهم رواتب استثنائية بأثر رجعي.

وقال المناور في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن المادة 22 من قانون إنشاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حددت تفصيلا المعاشات والمكافآت والرواتب التقاعدية للوزراء والنواب، ولعل أكثر ما فجر الإعلام وواجه سخطا شعبيا كبيرا هو الرواتب الاستثنائية للوزراء.

وبين أن الراتب الاستثنائي للوزراء كان بنسبة 200 % ووصل إلى 9 آلاف دينار، معتبرا أن هناك تعديا على المال العام بحصول وزراء الحكومة الحالية على رواتب لا يستحقونها.

أكثر ما فجر الإعلام وواجه سخطا شعبيا كبيرا هو موضوع هذه الزيادات الكبيرة

الراتب الاستثنائي للوزراء كان بنسبة 200 % ووصل إلى 9 آلاف دينار

وأوضح أن المادة 22 من قانون التأمينات الاجتماعية حددت أنه في حال مضي سنة على تولي الوزير منصبه يعامل على أن له خدمة 15 سنة في مؤسسة التأمينات، وإذا استمر 4 سنوات يحق له 75% من الراتب، في حين أن الحكومة الحالية استقالت بتاريخ 5 يناير، وبالتالي فإن الوزراء لا يستحقون الرواتب الاستثنائية ولا حتى الراتب التقاعدي بل يستحقون فقط أجرا مقابل عمل.

وشدد المناور على وجوب وقف تسلم الوزراء مبلغ 9 آلاف دينار كراتب استثنائي مشتملا رواتبهم الأساسية، مؤكدا أن في هذا الأمر تعديا واضحا وصريحا على المال العام.

وقال «سمو الشيخ أحمد النواف أنت تحمل اسم شخص تولى عشرات المناصب القيادية ولم تكن لديه شبهة واحدة في أي منصب تولاه ولا حتى تجاوز وهو صاحب السمو أطال الله في عمره، وأنت مسؤول أمام الله سبحانه وتعالى ثم أمام الشعب الكويتي بإيقاف الرواتب الاستثنائية التي أعطيت من غير وجه حق ومن ثم وقف الرواتب عن الوزراء لأنهم لم تمض عليهم سنة».

وأضاف المناور «أنتظر من جميع النواب أن يبينوا مواقفهم سواء الذين انتقدوا أو هاجموا أو ممن دافعوا عنه»، مشيرا إلى أنه لم ير منذ مجلس 1992 رئيس مجلس وزراء يتم الدفاع عنه بهذه الاستماتة.

أسامة المناور

أنتظر من جميع النواب أن يبينوا مواقفهم سواء الذين انتقدوا أو هاجموا أو ممن دافعوا عنه

أحمد النواف قدم برنامج عمل حكومته بعد شهرين من الانتخابات ولم يتطرق أحد إلى ذلك

وبين أن سمو الشيخ صباح الخالد رئيس الوزراء السابق أعلن عن استجوابه بعد أدائه القسم الدستوري بيومين لأنه لم يقدم برنامج عمل الحكومة، وهذا الأمر له وجاهته لأن النص الدستور يتحدث عن تقديم برنامج العمل فور تشكيل الحكومة.

ولفت المناور إلى أن الشيخ أحمد النواف قدم برنامج عمل حكومته بعد شهرين من الانتخابات ولم يتطرق أحد إلى هذه النقطة.

وقال إن المشكلة الرئيسة التي حدثت في مجلس 2020 جاءت بسبب عدم تشكيل الحكومة، مبينا أنه هدد على إثرها باستجواب رئيس الوزراء إذا لم يشكل حكومته خلال مدة معينة، كما انتهى الأمر إلى اعتصام النواب في مجلس الأمة عندما طالت فترة عدم تشكيل الحكومة.

وأكد المناور أن عدم وجود حكومة يعتبر فراغا دستوريا هائلا والشيخ أحمد النواف تم تكليفه ولم يشكل حكومة ولم نسمع عن اعتصام أو غيره، كما أن المسألة اليوم فيها تجاوز خطير على المال العام وننتظر من الجميع أن يبينوا موقفهم، والشعب الكويت أمام مسؤولية كبيرة أيضا بأن يوجهوا هذه الأسئلة للنواب.

من جهة أخرى قال المناور إن هناك سطوا حدث على المال العام في موضوع آخر وجريمة لم تحدث من قبل في الكويت.

وأوضح أنه وجه سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عن عدد القياديين الذين تم استدعاؤهم ومنحهم رواتب استثنائية في الفترة من 30 سبتمبر 2022 حتى إبطال المجلس.

وأكد أن بعض الوكلاء والوكلاء المساعدين الذين أحيلوا إلى التقاعد قبل 4 و5 و6 سنوات تم استدعاؤهم خلال الفترة المذكورة أعلاه ومنحهم رواتب استثنائية بأثر رجعي.

واعتبر المناور أن هذا الأمر يحمل شبهة جزائية وجنائية وتعديا على أموال المتقاعدين والأرامل والأيتام لأنها تؤخذ من أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وشدد على أن هذا الأمر أمانة في عنق كل كويتي قبل أن تكون أمانة في عنق رئيس مجلس الوزراء أو النواب، وأن على كل طرف القيام بدوره.

أشار إلى أن أحكام القضاء يجب أن تحترم سواء أوافقت مصالح البعض أم عارضتها

الحمد: ليس من حق أحد أن يدعي أن نائبا أو مجموعة نواب أو مجلسا محددا هو خيار شعب

قال عضو مجلس الأمة النائب المهندس أحمد الحمد إن أحكام القضاء يجب أن تحترم سواء أوافقت مصالح البعض أم عارضتها، ومن أخطر أبواب الفساد والفوضى هو التشكيك بالقضاء ونزاهته وحياديته، معتبرا أن خلط أوراق السياسة بالقضاء خلط وإن حقق مصالح بعض المستفيدين منه على المستوى القريب إلا أنه خطر وطني على المستوى البعيد.

وأضاف الحمد بأن البعض يتحدث عن مجلس 2022 على أنه خيار الشعب الوحيد، ونحن نقول إن جميع المجالس المنتخبة منذ فجر التاريخ الديمقراطي الكويتي هي خيار الشعب بما فيها مجلس 2020، وليس من حق أحد أن يدعي أن نائبا أو مجموعة نواب أو مجلسا محددا هو خيار شعب وكأن بقية النواب والمجالس ليسوا خيار الشعب، مضيفا بأن المقارنة بين المجلسين لا تصب في مصلحة المجلس المبطل الذي شابت العملية الانتخابية فيه شوائب عديدة يعلمها الجميع.

وشدد الحمد على أننا عندما نقدم طرحنا السابق فهذا لا يعكس بأي شكل من الأشكال أننا متمسكون بمجلس 2020 بل العكس هو الصحيح وهو ما أكدناه مرارا بأننا ندعو إلى العودة إلى الأمة وإلى صناديق الاقتراع ولكن وفق ضوابط تضمن سلامة أي عملية انتخابية قادمة وخلوها من أي خلل أو عبث ولا يكون ذلك إلا من خلال إقرار المفوضية العليا للانتخابات.

وختم الحمد بأنه من حقنا أن نعتقد بأن كل من يدعو إلى إحياء مجلس 2022 المبطل فإنه بذلك لا يلغي مبدأ الفصل بين السلطات وينتهك احترام القضاء فحسب بل يؤكد بذلك أنه مع العبث في الانتخابات مادام هذا العبث يحقق مصالحه الخاصة، داعيا جميع الفرقاء السياسيين إلى احترام الثوابت الدستورية والقانونية.

أحمد الحمد

أكدنا مرارا بأننا ندعو إلى العودة إلى الأمة وفق ضوابط تضمن سلامة أي عملية انتخابية قادمة وخلوها من أي خلل

في تعليقهن على ما يجري بالساحة السياسية

شخصيات نسائية في بيان: علينا جميعاً التحلي بالحكمة وإدراك خطورة الوضع

عالية الخالد

أصدرت مجموعة من نساء الكويت بياناً بشأن الأحداث الأخيرة، أكدن فيه أن المسؤولية مشتركة وعلينا جميعاً التحلي بالحكمة وإدراك خطورة الوضع فقد تعقدت الأحوال بسبب الأفعال غير المسؤولة.

وفيما يلي نص البيان:

«إخواننا وأخواتنا أهل الكويت، راقبنا بصمت الأحداث ويعتصرنا ألم شديد لما آلت إليه الأمور في بلدنا الغالي، وأنا نشاركم مشاعر القلق على مستقبل الوطن وأمنه واستقراره، المسؤولية مشتركة.. علينا جميعاً التحلي بالحكمة وإدراك خطورة الوضع فقد تعقدت الأحوال بسبب الأفعال غير المسؤولة، الكويت أهم من الجميع ومصلحة الوطن أسمى من مصالح خاصة محدودة، وأعلى من طموح شخصي قاتل وخلافات فردية ضعيفة، الإرادة للأمة ولا تختزل بالأشخاص، فلا يحق لكائن من كان أن يعتقد أن استمرار أي مؤسسة قائم على بقاءه، فإرادة الأمة يجب أن تحترم وتقدر.

احترامنا للدستور ودولة المؤسسات فرض علينا تقبل حكم المحكمة الدستورية دون أي إعتراض وكلنا إيمان بأنه لن يصح إلا الصحيح، ودرءاً لأي مفسدة وحرصاً على المصلحة العامة قررنا القبول وآثرنا الصمت، لكننا وجدنا بعد ما حصل أن الخطر أصبح محدقاً على الدولة ومؤسساتها وأمنها ومستقبل أبناءها، فالخطر الحقيقي ليس في من اختاره سمو الأمير بسلطته المطلقة، إنما الخطر الحقيقي في أن تستخدم السلطة العامة في تصفية الخلافات الشخصية؛ وفي أن تتصارع السلطات لأغراض شخصية، ويستخدم بيت الأمة منصة لإطلاق الاتهامات وتصفية الخلافات الشخصية، الخطر الأعظم في أن يستخدم بيت الأمة لزعزعة الثقة بالدولة ونظامها وهيبتها وأن تقحم كافة المؤسسات في هذا الصراع دون أدنى مسؤولية».

الموقعات على البيان

– عالية الخالد – ليلى الغانم – دلال النصف – لولوة الخالد – هدى الهلال المطيري – معصومة انكي – يسرى القحطاني – سهام الصانع – نداء خورشيد – منية النوري – انتصار السويدي – د. صبرية الصالح – مها المعجل – منيرة العجيل – شوق الروضان – موضي الصقير – شذى السميط – د. غنيمة الشرهان – رشا الغنيم – عواطف العيسى – رائفة العسكر د. منيرة بن نخي – مليحة العيار – د. أحلام العبدالمحسن – منى الغالم – معالي الفلاح

المنفوحي أحال طلب «المشروعات الصغيرة» إلى «البلدي» لاستثنائها من الرسوم

البلدية: توطين 130 نشاطاً في الأبنية التجارية

لجنة المخيمات الربيعية: إزالة 243 مخيماً بالمنطقتين الشمالية والجنوبية

أصدر المدير العام لبلدية الكويت المهندس أحمد المنفوحي، قراراً إدارياً بشأن إضافة أنشطة جديدة للائحة المحلات العامة والمقلقة للراحة والمضرة للصحة، حيث حدد القرار إضافة 130 مسمى لنشاط جديد سيتم توطينها في الأبنية التجارية.

وبين القرار بإمكانية تشغيل الأنشطة المتعلقة بالمصنوعات الجلدية، وتأجير السلع الترفيهية والرياضية، والتوطين في الأبنية الاستثمارية والأبنية التجارية، والمناطق الخدمية «الشويخ، والري، والفحيحيل، والأحمدي» بحسب النظم واللوائح وحسب اشتراطات إدارة التنظيم. بينما أجاز القرار باقي الأنشطة بإقامتها في الأنشطة التجارية أبرزها البيع بالجملة للسلع الصيدلانية، وإدارة المستشفيات، وإدارة المراكز الطبية التخصصية، والبيع بالجملة للمصاعد والسيور والناقلة والأرضية، تشييد المباني، الإنشاءات العامة للمباني السكنية، إنشاء وإصلاح الجسور والإنفاق، وتعليم قيادة السيارات، مقاولات زراعية.

من جهة أخرى، أحال المنفوحي كتاباً لرئيس المجلس البلدي عبدالله المحري، بشأن كتاب الجمعية الكويتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لاستثناء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من رسوم البلدية. وزود المنفوحي المجلس بنسخة من القانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقانون رقم 14 لسنة 2018 بشان تعديلاته فضلاً عن اللائحة التنفيذية له، بناءً على طلب البلدي على أن يناقش البلدي طلب الإستثناء من رسوم البلدية في أحد اجتماعات اللجنة القانونية والمالية.

من ناحية ثانية كشفت ادارة العلاقات العامة بالبلدية عن تواصل الحملات الميدانية التي تشنها لجنة المخيمات الربيعية بمحافظتي الجهراء و الاحمدي لإزالة المخيمات تزامناً مع انتهاء موسم التخييم 2023-3-15 .

وأكدت لجنة المخيمات الربيعية بان الحملات التي تنفذها إدارة النظافة العامة واشغالات الطرق بمحافظتي الجهراء و الأحمدي بمشاركة العديد من الآليات أسفرت عن إزالة 243 مخيم بالمنطقة الشمالية و الجنوبية .

كما شددت على المواطنين والمقيمين الالتزام بإزالة المخيمات قبل ان تصلها آليات البلدية لإزالتها ومن ثم يتم عمل بلوك للتأمين لأصحاب المخيمات والحملة مستمرة .

إزالة المخيمات

الموقعات على البيان أكدوا أن الكويت أسمى من كل الخلافات